

الاقتصاد الوطني

خطة التنمية التاسعة

١/٤ المقدمة

تمثل خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤) مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي الممتدة عبر أربعة عقود خلت، وهي تعد الحلقة الثانية في منظومة مسار استراتيجي للاقتصاد الوطني يمتد إلى خمسة عشر عاماً قادمة وينتهي في عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤).

وقد وازنت الخطة التاسعة بين طموحات المملكة التنموية طويلة الأجل وحقائق الواقع الاقتصادي العالمي المعاش وتداعياته المتباينة، فاستهدفت تحقيق العديد من الأهداف الكلية والقطاعية متبنية في سبيل ذلك طيفاً واسعاً من السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بإحداث نقلة ملموسة في مستوى معيشة المواطنين ونوعية حياتهم، وتحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، وتطوير هيكل الاقتصاد الوطني وتنويع قاعدته الإنتاجية، وتعزيز قدراته التنافسية، إضافة إلى الإسراع بالتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.

ويتضمن هذا الفصل عرضاً موجزاً للبيئة العامة لإعداد الخطة التاسعة وأهدافها الكلية والقطاعية، والعديد من القضايا المحورية كالتوظيف والبطالة، والإنتاجية والتنافسية، والتطوير المؤسسي، وميزان المدفوعات، ورعاية الفئات ذات الدخل المنخفض، وتنمية المناطق، والاقتصاد القائم على المعرفة، كما يستعرض أيضاً أهم سياسات الخطة.

٢/٤ بيئة إعداد الخطة

تزامن إعداد خطة التنمية التاسعة مع مرور الاقتصاد العالمي بأزمة مالية واقتصادية، عصفت بالأسواق المالية، فانهارت عشرات البنوك وشركات التأمين. وبمرور الوقت انتقلت الأزمة من القطاع المالي إلى قطاعات الإنتاج الحقيقي، فأشهرت الكثير من الشركات العالمية الكبرى إفلاسها وتمت إعادة هيكلة الكثير منها. كما تراجعت مؤشرات الاقتصاد العالمية كمعدلات التجارة الدولية وأحجامها، والاستثمار الأجنبي المباشر، والنتائج الصناعي العالمي.

وفي ضوء تلك المؤشرات، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته بشأن نمو الاقتصاد

العالمي إلى نحو (٠,٨٪) خلال عام ٣٠/٣١هـ (٢٠٠٩)، خاصة بعد تراجع الناتج المحلي الإجمالي في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان لرُبعين متتاليين، وامتداد الأزمة الاقتصادية إلى الاقتصادات الآسيوية وفي مقدمتها الصين، مما أدخل الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود الاقتصادي. ونتيجة لذلك تراجع الطلب على الطاقة، وانخفضت أسعار النفط من نحو ١٤٧ دولار للبرميل في أغسطس ٢٠٠٨م إلى ما دون ٤٠ دولاراً في ديسمبر من العام نفسه. وقد كان لانخفاض أسعار النفط، تأثير ملحوظ على موازين المدفوعات وإيرادات الموازنة العامة للدول المصدرة للنفط.

ولاحتواء هذه الأزمة بذلت الدول والمؤسسات المالية الدولية جهوداً مكثفة تجسدت في تبني سياسات مالية ونقدية توسعية وتدخلات مكثفة ونشطة من جانب الدول لتعزيز قدرات المؤسسات المالية مع إحكام الرقابة على أنشطتها، كما تبنت قمة مجموعة العشرين توفير حزم مالية، بلغت نحو ٥ تريليون دولار لدعم الأسواق التجارية وتنشيطها. ومن المتوقع أن تفضي هذه الجهود إلى انتعاش تدريجي ومنتام في دورة النشاط الاقتصادي العالمي، سيكون له أثر إيجابي مباشر على فعاليات أسواق النفط العالمية يتمثل في ازدياد الطلب على النفط ومعاودة أسعاره لارتفاع، ولكن لا يتوقع بلوغها مستويات ما قبل الأزمة على الأقل على المدى القريب والمتوسط.

الصفحة

٦٠

في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية، وفي إطار توجهات الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)، تم إعداد خطة التنمية التاسعة التي عكست أهدافها وسياساتها وبرامجها حرص المملكة على مواصلة مسيرتها التنموية، وتحقيق تطلعات مواطنيها نحو حياة ومستوى معيشي أفضل. وقد عزز من إرادة المملكة، الفوائد المالية التي حققتها، نتيجة ارتفاع أسعار النفط. وعليه، فقد وازنت الخطة بين طموحات المملكة التنموية وحقائق الواقع الاقتصادي العالمي وتوجهاته المستقبلية، وانعكاساتها المحتملة على الاقتصاد الوطني، حيث تم اختيار أهداف الخطة وحزم السياسات والبرامج الكفيلة بتحقيقها. فعلى صعيد الأهداف، تستهدف الخطة رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة، وتطوير هيكل الاقتصاد الوطني وتنويع قاعدته الإنتاجية وتعزيز تنافسيته، إضافة إلى تهيئة البيئة المواتية للتحويل نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، وتحقيق التنمية المتوازنة. وقد اشتملت الخطة على سياسات وبرامج من شأنها تعبئة الموارد الاقتصادية المطلوبة، مع تركيز خاص على آليات رفع كفاءة أداء الأنشطة وفعاليتها، ورفع كفاءة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية.

٣/٤ الأهداف الرئيسية للخطة

في ضوء الرؤية المستقبلية بعيدة المدى للمملكة وما تضمنته من توجهات نحو تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وتنمية الموارد البشرية، وتنويع القاعدة الاقتصادية، ورفع مستوى إنتاجية الاقتصاد السعودي، وفي ظل الظروف العالمية الراهنة والمتوقعة، تتبنى خطة التنمية التاسعة مجموعة من الأهداف الرئيسية على مستوى الاقتصاد الكلي، وتشمل:

- زيادة معدل النمو الاقتصادي.
 - مكافحة التضخم والعمل على استقرار الأسعار.
 - المحافظة على استقرار سعر صرف الريال.
 - تحقيق تنمية متوازنة بين جميع مناطق المملكة.
 - تنويع هيكل الاقتصاد الوطني.
 - زيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.
 - زيادة معدلات توظيف العمالة الوطنية.
 - رفع كفاءة الأسواق وخاصة سوق الأسهم السعودي.
 - تحسين أوضاع ميزان المدفوعات.
 - رعاية الفئات الاجتماعية الأكثر حاجة.
 - تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة خاصة، ومع باقي الدول العربية بصفة عامة، والدول الصديقة.
- ويوضح الجدول (١/٤) المؤشرات الاقتصادية الكلية المستهدفة تحقيقها خلال خطة التنمية التاسعة موازنة بمؤشرات خطة التنمية الثامنة. وقد راعت التقديرات الاقتصادية الكلية للخطة التاسعة المتغيرات الداخلية والخارجية، والتي من شأنها التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على توجهات الخطة.

٤/٤ العرض الكلي

يتكون العرض الكلي في الاقتصاد الوطني من الناتج المحلي الإجمالي لقطاعي النفط والغاز، والقطاعات الإنتاجية والخدمية، العامة والخاصة، بالإضافة إلى الواردات. وترمي خطة التنمية التاسعة إلى تحقيق العديد من الأهداف التنموية في هذا الجانب، وبما يؤسس لمرحلة تنموية جديدة ينعم بثمارها جميع مواطني المملكة.

الجدول (١/٤)
المؤشرات الاقتصادية الكلية
خطة التنمية التاسعة
موازنة بخطة التنمية الثامنة (١)

(%)

خطة التنمية التاسعة -١٤٣٢/٣١ -١٤٣٦/٣٥ (٢٠١٤-٢٠١٠) (مستهدف)	خطة التنمية الثامنة -١٤٢٦/٢٥ -١٤٣١/٣٠ (٢٠٠٩-٢٠٠٥)	المؤشرات
أ. معدلات النمو		
٥,٢	٣,٥	* الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
١,٢	٠,٢ -	* القطاع النفطي (٢)
٦,٣	٤,٧	* القطاع غير النفطي
٦,٦	٥,٥	- قطاع خاص
٤,٨	٢,٧	- قطاع حكومي
١٠,٤	١١,٢	* تكوين رأس المال الإجمالي الثابت
٧,٩	٢٤,٤	- القطاع النفطي
١١,٨	١٠,٢	- القطاع الخاص
٥,٢	١٢,٨	- القطاع الحكومي
٤,٥	٣,٥	* الصادرات السلعية والخدماتية
٧,٧	١٧,٥	* الواردات السلعية والخدماتية
ب. كنسب من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (٣)		
٣٤,٩	٤٠,٢	* الادخار الإجمالي
٦,٦-	٤,٣-	* رصيد الموازنة العامة (فائض/عجز)
١,٠٣	١٥,٤	* ميزان الحساب الجاري
ج. معدلات البطالة والتضخم		
٢,٤	٣,٩	* معدل التضخم (٤)
٥,٥	٩,٦	* معدل البطالة (٥)

(١) بالأسعار الثابتة لعام ١٩٠٠/١٩ هـ (١٩٩٩)، النسب والمعدلات مقربة إلى أقرب رقم عشري.

(٢) النفط الخام، الغاز الطبيعي.

(٣) في نهاية الخطة.

(٤) النمو السنوي المتوسط لأسعار المستهلكين.

(٥) تقتصر على العمالة الوطنية كنسبة من قوة العمل الوطنية في نهاية الخطة الثامنة ونهاية الخطة التاسعة.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

١/٤/٤ معدلات النمو الرئيسي

تم تقدير معدل النمو الاقتصادي بعد مراعاة مختلف المتغيرات المحلية والعالمية، وخاصة التوقعات بزيادة الاستثمارات الحكومية والخاصة، وما سترتب عليها من توسع في الطاقات الإنتاجية، إضافة إلى التأثيرات المتوقعة للإجراءات الحكومية التي تستهدف رفع الكفاءة وتحسين إنتاجية جميع القطاعات. كما راعت معدلات النمو المستهدفة تحقيق هدف تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل الوطني، من خلال تعميق البعد التقني والمعرفي في الاقتصاد. ولهذا، أعطيت الأولوية للقطاعات التي تسهم بقدر أكبر في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتتسم أنشطتها بالاستخدام الموسع للتقنيات الحديثة.

وبناءً عليه، تستهدف خطة التنمية التاسعة، خلال السنوات الخمس القادمة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥ هـ (٢٠١٠-٢٠١٤)، تحقيق زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من نحو ٨٥٥,٨ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠ هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ١١٠١,٢ بليون ريال في عام ١٤٣٦/٣٥ هـ (٢٠١٤)، أي تحقيق معدل نمو سنوي متوسط يبلغ نحو (٥,٢٪) بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩ هـ (١٩٩٩). وسيترتب على تحقيق ذلك المعدل، زيادة نصيب المواطن من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٤٦,٢ ألف ريال في عام ١٤٣١/٣٠ هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٥٣,٢ ألف ريال في عام ١٤٣٦/٣٥ هـ (٢٠١٤).

وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية الرئيسية، تستهدف الخطة التاسعة نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص بنحو (٦,٦٪) في المتوسط سنوياً، موازنةً بنحو (٥,٥٪) خلال الخطة الثامنة، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع إسهامات هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٥٧,٤٪) بنهاية الخطة الثامنة في عام ١٤٣١/٣٠ هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (٦١,٥٪) بنهاية الخطة التاسعة في ١٤٣٦/٣٥ هـ (٢٠١٤).

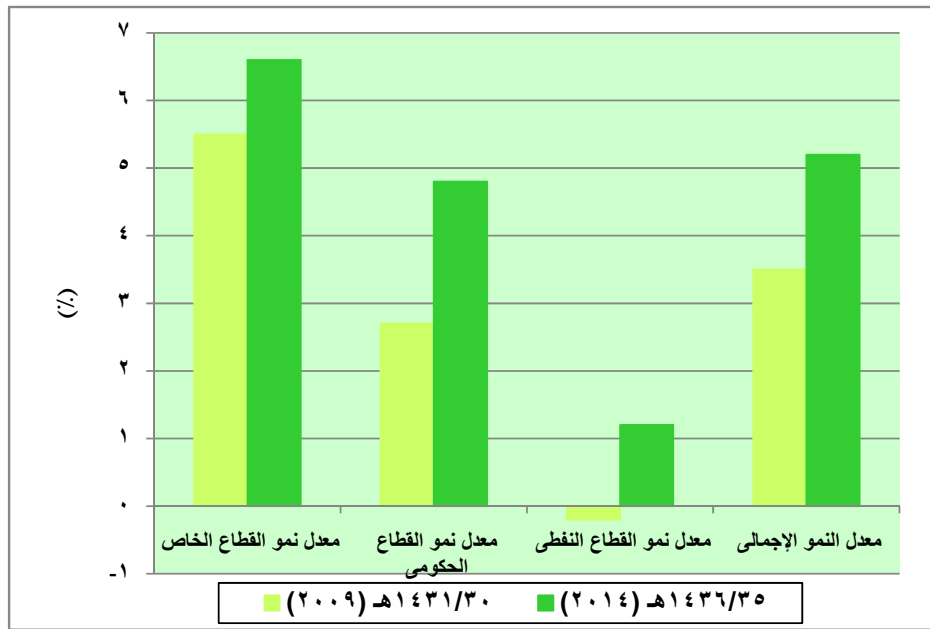
وفيما يختص بقطاع النفط والغاز، تستهدف الخطة التاسعة تحقيق معدل نمو سنوي متوسط قدره (١,٢٪) موازنةً بنحو (-٠,٢٪) خلال الخطة الثامنة، بحيث تبلغ إسهامات هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنهاية الخطة التاسعة نحو (١٩,٦٪)، موازنةً بنحو (٢٣,٧٪) بنهاية الخطة الثامنة، وهو ما يعنى تخفيض الاعتماد على النفط، ومن ثم إنجاز الهدف الاستراتيجي الخاص بتنويع القاعدة الاقتصادية.

أما القطاع الحكومي، فتستهدف الخطة التاسعة نموه بمعدل سنوي متوسط يبلغ نحو (٤,٨٪)، موازنةً بنحو (٢,٧٪) خلال الخطة الثامنة، وينسجم هذا التوجه مع الدور الذي يتوقع أن يؤديه القطاع الحكومي خلال سنوات الخطة في مختلف المجالات، ومنها بناء المدن

التقنية الحديثة والتوسع في المجال التعليمي والصحي والسكني، ببناء العديد من المدارس والجامعات والمراكز الطبية والمستشفيات، فضلاً عن الإسكان الاجتماعي للفئات ذات الدخل المنخفض. ويتوافق نمو دور القطاع الحكومي أيضاً مع التوجه العالمي للتعامل مع الأزمة العالمية الراهنة، والذي يدعو إلى دور أكبر للدولة في النشاط الاقتصادي لتعجيل بالخروج من الأزمة.

الشكل (١/٤)

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته الرئيسية
خطة التنمية التاسعة



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٢/٤/٤ النمو القطاعي والهيكل الاقتصادي

حرصت استراتيجية خطة التنمية التاسعة على استهداف معدلات النمو القطاعية الملائمة لتحقيق أعلى معدل نمو ممكن للناتج المحلي الإجمالي، والتي تسهم بقدر ملحوظ في تنويع قاعدة الاقتصاد، فضلاً عن إكساب المسار التنموي سمته التراكم والديمومة. وعليه، فقد استهدفت الخطة تحقيق كل قطاع لمعدل نمو يتناسب طردياً مع حجم روابطه مع باقي القطاعات، إضافة إلى دوره المتوقع في تنويع الهيكل الإنتاجي، وتنمية الصادرات غير النفطية، وتوفير الفرص الوظيفية، فضلاً عن الاستخدام الأمثل للموارد، إلى جانب إسهامه المتوقع في إرساء دعائم الاقتصاد القائم على المعرفة.

□ القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية :

تمشياً مع هدف زيادة إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، تستهدف الخطة التاسعة نمو القطاع النفطي بنحو (١,٢٪) في المتوسط سنوياً، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (١٩,٦٪) بنهاية الخطة. وفي المقابل، تستهدف الخطة نمو القطاعات غير النفطية بمعدل سنوي متوسط يبلغ نحو (٦,٣٪)، موازنة بمعدل نمو سنوي فعلي قدره (٤,٧٪) خلال الخطة الثامنة. وفي ضوء هذه المؤشرات، سترتفع إسهامات هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٧٧,١٪) في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، إلى نحو (٨١,٣٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). وسيدعم تلك المعدلات النمو المستهدف في القطاعات الإنتاجية ككل، والذي سيبلغ نحو (٦,٣٪) في المتوسط سنوياً. ولهذا، سترتفع إسهامات هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٢٨,٢٪) في نهاية الخطة التاسعة، الجدول (٢/٤).

تستهدف الخطة أيضاً ضمان مشاركة فعالة للقطاعات الخدمية، وذلك من خلال قيامها بدور محوري في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. وعليه، فقد استهدفت الخطة نمو قطاعات الخدمات الخاصة والخدمات الحكومية بنحو (٧,١٪ و٤,٨٪) في المتوسط سنوياً على التوالي، وهو ما سيؤدي إلى زيادة إسهامات هذه القطاعات ككل في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (٥٣,١٪) بنهاية الخطة التاسعة.

□ الزراعة والغابات وصيد الأسماك :

سيشهد قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك، خلال سنوات خطة التنمية التاسعة، نمواً حقيقياً بنحو (١,٧٪) في المتوسط سنوياً، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)، موازنة بنحو (١,٤٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة الثامنة. ومن المتوقع أن تبلغ إسهامات القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نحو (٤٪) بنهاية الخطة التاسعة. ويتمشى معدل النمو المستهدف للقطاع الزراعي مع توجهات الخطة التاسعة الرامية إلى ترشيد استخدام الموارد المائية، وتبني استراتيجية متكاملة لإدارتها وتنميتها.

الجدول (٢/٤)

الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط
بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩/١٩٩٩ هـ

النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) ***		معدل النمو السنوي المتوسط (%) ***		القيمة (مليون ريال)		القطاعات
١٩٩٩/٢٠١٤ هـ	٢٠٠٩/٢٠١٤ هـ	مستهدف الخطة (التاسعة)	فعلي الخطة (الثامنة)	١٩٩٩/٢٠١٤ هـ	٢٠٠٩/٢٠١٤ هـ	
٨١,٣*	٧٧,١	٦,٣	٤,٧	٨٩٥٦٥١,٥	٦٥٩٦٦٩,٥	أ- القطاعات غير النفطية
٢٨,٢	٢٦,٧	٦,٣	٤,٧	٣١٠١٥٥,٠	٢٢٨٠٩٩,٠	١. القطاعات الإنتاجية
٤,٠	٤,٧	١,٧	١,٤	٤٤١٩٧	٤٠٥٩٠,٤	١/١ الزراعة والغابات وصيد الأسماك
٠,٤	٠,٤	٩,٢	٣,٠	٤٧٦٢,٥	٣٠٦٩,٣	٢/١ التعدين غير النفطي، والمحاجر
١٤,٠	١٢,٧	٧,٢	٥,٩	١٥٣٦٣٤,٠	١٠٨٥١١,٧	٣/١ الصناعات التحويلية
٣,٠	٢,٨	٧,٠	٢,٠	٣٣٥١٠,٧	٢٣٨٩٢,٦	١/٣/١ تكرير النفط
١,٧	١,٧	٥,٧	٩,٧	١٨٧٣٧,٤	١٤١٩٣,٧	٢/٣/١ البتروكيماويات
						٣/٣/١ الصناعات التحويلية الأخرى
٩,٢	٨,٢	٧,٦	٦,٨	١٠١٣٨٦,٠	٧٠٤٢٥,٤	٤/١ الكهرباء والغاز والمياه
١,٩	١,٧	٧,٥	٥,٧	٢١٢٥٧,٧	١٤٨٢٩,٠	٥/١ البناء والتشييد
٧,٨	٧,١	٧,٢	٤,٧	٨٦٣٠٣,٧	٦١٠٩٨,٦	٢. قطاعات الخدمات الخاصة
٣٥,٨	٣٢,٨	٧,١	٦,٠	٣٩٤٦١٧,٤	٢٨٠٥٢٥,٤	١/٢ التجارة والمطاعم والفنادق
٩,٦	٨,٧	٧,٣	٥,٦	١٠٦٠٣٢,٧	٧٤٧٠٢,٩	٢/٢ النقل والاتصالات
٧,١	٦,٨	٦,١	٩,١	٧٨٣١٨,٧	٥٨٣٩٢,٨	٣/٢ خدمات المال والتأمين والأعمال والعقار
١٤,٧	١٣,٣	٧,٢	٥,٢	١٦١٦٠٩,١	١١٤١٣٠,٦	١/٣/٢ خدمات عقارية
٧,٣	٦,٧	٦,٨	٣,٧	٧٩٩٢٣,٤	٥٧٥٤٦,١	٢/٣/٢ خدمات المال والتأمين والأعمال
٧,٤	٦,٦	٧,٦	٦,٩	٨١٦٨٥,٧	٥٦٥٨٤,٥	٤/٢ الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية
٤,٤	٣,٩	٧,٩	٤,٥	٤٨٦٥٧,٠	٣٣٢٩٩,١	٣. الخدمات الحكومية
١٧,٣	١٧,٧	٤,٨	٢,٧	١٩٠٨٧٩,١	١٥١٠٤٥,٢	ب- قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي
١٩,٦	٢٣,٧	١,٢	٠,٢-	٢١٥٦٤٨,٢	٢٠٣١٦٣,٤	بنود أخرى **
٠,٩-	٠,٨-	٧,٤	٥,٨	١٠١٠١,٨-	٧٠٦٧,٩-	الناتج المحلي الإجمالي
١٠٠	١٠٠	٥,٢	٣,٥	١١٠١١٩٧,٩	٨٥٥٧٦٥,١	

الصفحة

٦٦

(*) غير شاملة لصادف رسوم الواردات بعد خصم مصاريف الخدمات البنكية.

(**) رسوم الواردات ناقصاً مصاريف الخدمات البنكية.

(***) معدلات النمو والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

□ التعدين والمحاجر:

تستهدف خطة التنمية التاسعة أن يشهد قطاع التعدين معدل نمو سنوي متوسط قدره (٩,٢٪)، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٩/٢٠١٤هـ - (١٩٩٩)، موازنة بنحو (٣٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة الثامنة. وتتوقع الخطة أن يترتب على إنشاء خطوط السكك الحديدية تحقيق دفعة قوية تعزز نمو القطاع وتوسعته.

كما استهدفت الخطة نمواً حقيقياً في الاستثمار التعديني بنحو (٢٢,٤٪) في المتوسط سنوياً موازنة بنحو (-٢,١٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة الثامنة. ومن المتوقع أن يترتب على زيادة معدلات الاستثمار خلال الخطة التاسعة، توظيف أساليب إنتاجية ذات كثافة رأسمالية مرتفعة وتعتمد على تقنيات حديثة عالية الإنتاجية.

ومع صدور نظام التعدين الجديد، ستكثف الجهود لتشجيع الاستثمارات الخاصة (المحلية والأجنبية)، لاستغلال الموارد الوفيرة في هذا القطاع. وتتوقع الخطة أن تبلغ مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نحو (٠,٤٪) في عام ٣٥/٣٦هـ - (٢٠١٤).

□ الصناعات التحويلية :

تستهدف خطة التنمية التاسعة نمو القيمة المضافة في الصناعات التحويلية بنحو (٧,٢٪) في المتوسط سنوياً، وذلك موازنة بنحو (٥,٩٪) في المتوسط سنوياً خلال خطة التنمية الثامنة، وبذلك ترتفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من نحو (١٢,٧٪) عام ٣٠/٣١هـ - (٢٠٠٩) إلى نحو (١٤٪) عام ٣٥/٣٦هـ - (٢٠١٤). وفي ضوء تلك المعدلات، تستهدف الخطة نمو القيمة المضافة لصناعة تكرير النفط بنحو (٧٪) في المتوسط سنوياً، وذلك موازنة بنحو (٢٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة الثامنة.

أما بالنسبة لصناعة البتروكيماويات، والتي باتت تسهم إسهاماً ملحوظاً في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وزيادة المحتوى الصناعي والتقني للصادرات، فمن المتوقع أن تستمر في أداء دورها خلال الخطة التاسعة، حيث من المستهدف نمو القيمة المضافة التي تولدها هذه الصناعة بنحو (٥,٧٪) في المتوسط سنوياً، موازنة بنحو (٩,٧٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة الثامنة، وتتوقع الخطة أن تبلغ إسهامات صناعة البتروكيماويات في الناتج المحلي الإجمالي نحو (١,٧٪) في عام ٣٥/٣٦هـ - (٢٠١٤).

أما على صعيد "الصناعات التحويلية الأخرى"، فمن المتوقع أن تنمو قيمتها المضافة بنحو (٧,٦٪) في المتوسط سنوياً، موازنة بنحو (٦,٨٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة

الثامنة. وعليه، تتوقع الخطة ارتفاع إسهامات "الصناعات التحويلية الأخرى" في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (٩,٢٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). وتجدر الإشارة إلى توقع نمو كل من الاستثمار والعمالة في هذه الصناعات بمعدلات تبلغ نحو (١٥,٣٪ و ٠,٣٪)، في المتوسط سنوياً خلال الخطة موازنة بنحو (٦,٣٪ و ٠,٨٪) على التوالي، خلال خطة التنمية الثامنة.

□ الكهرباء والغاز والمياه :

من المتوقع نمو قطاع الكهرباء والغاز والمياه خلال السنوات القادمة - نتيجة للزيادة في عدد السكان، إضافة إلى توسع الطاقات الإنتاجية - بنحو (٧,٥٪) في المتوسط سنوياً، موازنة بنحو (٥,٧٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة الثامنة. كما يتوقع نمو كل من الاستثمار والعمالة في هذا القطاع بنحو (٨٪ ، ٦,٨٪) في المتوسط سنوياً، موازنة بنحو (٤,٢٪ ، ٦,٥٪) في المتوسط سنوياً على التوالي خلال الخطة الثامنة. وعليه، من المتوقع أن تبلغ إسهامات القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نحو (١,٩٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). وفي مجال الكهرباء سيتم توسيع القدرات الإنتاجية لمحطات التوليد، إضافة إلى رفع كفاءة أداء شبكات النقل والتوزيع وذلك لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب على هذه الخدمة.

الصفحة

٦٨

□ البناء والتشييد:

تتوقع خطة التنمية التاسعة نمو قطاع البناء والتشييد بنحو (٧,٢٪) في المتوسط سنوياً، وذلك موازنة بنحو (٤,٧٪) خلال الخطة الثامنة، كما تتوقع الخطة أن تبلغ إسهامات القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نحو (٧,٨٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). ونظراً لارتباط أداء هذا القطاع الحيوي بحجم الاستثمارات الكلية المتوقعة، فتتوقع الخطة نمو كل من الاستثمار والعمالة بالقطاع بنحو (٢٣,٧٪ ، ١,٣٪) في المتوسط سنوياً، موازنة بنحو (١,١٪ ، ١,٤٪) في المتوسط سنوياً على التوالي، خلال الخطة الثامنة.

□ التجارة والمطاعم والفنادق :

في ضوء تصاعد الاهتمام بقطاع السياحة، وتحديدًا السياحة الداخلية، تتوقع خطة التنمية التاسعة نمو القيمة المضافة في قطاع خدمات التجارة والمطاعم والفنادق بنحو (٧,٣٪) في المتوسط سنوياً، وذلك موازنة بنحو (٥,٦٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة

الثامنة. كما يتوقع نمو كل من الاستثمار والعمالة بالقطاع بنحو (٤,٢٠٪، ٥,٣٪) في المتوسط سنوياً وذلك موازنة بنحو (٢,٢٪، ٤,٦٪) في المتوسط سنوياً على التوالي، خلال الخطة الثامنة. ومن ثم يتوقع إسهام القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنحو (٦,٩٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).

□ النقل والاتصالات :

من المتوقع نمو قطاع النقل والاتصالات بنحو (١,٦٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة التاسعة، بحيث ترتفع إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (١,٧٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). كما تتوقع الخطة نمو كل من الاستثمار والعمالة في هذا القطاع بنحو (٢,١٤٪، ٠,٢٪) في المتوسط سنوياً وذلك موازنة بنحو (٣,٩٪، ٢,٦٪) في المتوسط سنوياً على التوالي، خلال الخطة الثامنة.

□ خدمات المال والتأمين والأعمال والعقار :

تتوقع خطة التنمية التاسعة نمو هذا القطاع بنحو (٢,٧٪) في المتوسط سنوياً خلال مدة الخطة، وذلك موازنة بنحو (٢,٥٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة الثامنة، بحيث ترتفع إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٣,١٣٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (٧,١٤٪) عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). وستسهم جميع الأنشطة العاملة في هذا القطاع في بلوغ تلك المعدلات، حيث يتوقع نمو نشاط الخدمات العقارية في المملكة خلال السنوات الخمس القادمة بنحو (٨,٦٪) في المتوسط سنوياً، وذلك موازنة بنحو (٧,٣٪) خلال الخطة الثامنة. كما تتوقع الخطة التاسعة نمو القيمة المضافة لأنشطة خدمات المال والتأمين والأعمال بنحو (٦,٧٪) في المتوسط سنوياً، وذلك موازنة بنحو (٩,٦٪) خلال الخطة الثامنة، بحيث ترتفع نسبة إسهام هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٦,٦٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (٤,٧٪) عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). وتتوقع الخطة أيضاً نمو الاستثمار واستيعاب العمالة في القطاع ككل بمعدلات تبلغ (١,١٦٪، ١,٧٪) في المتوسط سنوياً وذلك موازنة بنحو (٧,٨٪، ٥,٦٪) في المتوسط سنوياً على التوالي خلال الخطة الثامنة.

□ الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية:

يغطي هذا القطاع العديد من الخدمات العامة مثل الخدمات البلدية والقروية،

والنشاطات الترفيهية والثقافية والرياضية، بالإضافة إلى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية التي يقدمها القطاع الخاص. ولهذا، يسهم هذا القطاع إسهامات كبرى في توفير فرص العمل. وعليه، من المتوقع نمو القيمة المضافة لقطاع الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بنحو (٧,٩٪) في المتوسط سنوياً خلال خطة التنمية التاسعة، وذلك موازنة بنحو (٤,٥٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة الثامنة. من جانب آخر تتوقع الخطة نمو الاستثمار والعمالة بالقطاع بنحو (٢٩,٢٪، ٣,٤٪) في المتوسط سنوياً وذلك موازنة بنحو (٢,٣٪، ٠,٩٪) على التوالي خلال الخطة الثامنة. في ضوء تلك المؤشرات، سترتفع إسهامات القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٤,٤٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).

□ الخدمات الحكومية:

يعكس قطاع الخدمات الحكومية الدور المحوري الذي تضطلع به الدولة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين مستوى معيشة المواطنين ونوعية حياتهم، بتوفير الخدمات الإدارية، ومرافق وخدمات التجهيزات الأساسية والخدمات الاقتصادية والاجتماعية الحيوية، وفي مقدماتها الخدمات الصحية والتعليمية.

وتستهدف خطة التنمية التاسعة نمو هذا القطاع بمعدل سنوي متوسط قدره نحو (٤,٨٪) وذلك موازنة بنحو (٢,٧٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة الثامنة. كما تحرص الخطة على أن يتلائم مع التوسع الكمي في الخدمات الحكومية تحسن مطرد في نوعيتها وكفاءة تقديمها.

□ النفط الخام والغاز الطبيعي:

بُنيت تقديرات خطة التنمية التاسعة، فيما يختص بمعدل نمو قطاع النفط والغاز، على فرضيات متحفظة بشأن تطور الطلب العالمي والمحلي على النفط الخام والغاز الطبيعي خلال السنوات الخمس القادمة. وبناء على تلك الفرضيات، تتوقع الخطة نمو قطاع النفط والغاز بنحو (١,٢٪) في المتوسط سنوياً. كما تتوقع الخطة نمو الاستثمار في القطاع بمعدل سنوي متوسط قدره (٧,٩٪) وذلك موازنة بنحو (٢٤,٤٪) خلال الخطة الثامنة. أما نسبة إسهام القطاع في الناتج المحلي الإجمالي فيتوقع لها أن تنخفض من (٢٣,٧٪) في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (١٩,٦٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، وهي مؤشرات تتماشى مع التوجهات الاستراتيجية للخطة الرامية إلى زيادة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، وتمكينه من قيادة ركب التنمية.

٣/٤/٤ الواردات

يتوقع خلال خطة التنمية التاسعة ارتفاع قيمة الواردات من السلع والخدمات - بالأسعار الثابتة لعام ١٩/٢٠١٤هـ (١٩٩٩) - من نحو ٥١٢,٦ بليون ريال في عام ٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٧٤٣,٩ بليون ريال في عام ٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٧,٧٪) خلال هذه المدة. وسيصاحب ذلك ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٥٩,٩٪) عام ٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩)، إلى نحو (٦٧,٦٪) عام ٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤).

٥/٤ الطلب الكلي

تحرص خطة التنمية التاسعة على نمو مكونات الطلب الكلي بالمعدلات التي تحقق أفضل النتائج الممكنة على صعيد التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، الجدول (٣/٤). وفيما يلي عرض لأهم التطورات المستهدفة في مكونات الطلب الكلي.

الجدول (٣/٤)

مكونات الطلب الكلي
خطة التنمية التاسعة

البنود	القيم (مليون ريال)*		معدل النمو السنوي المتوسط (%) (**)		
	٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩)	٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤)	الخطة التاسعة	الخطة الثامنة	من الناتج المحلي الإجمالي (**)
الاستهلاك النهائي الكلي:	٧٦٠٠٣٧,٧	٩٩٠٤١٧,٢	٣,٣	٨,٣	٨٨,٨
الاستهلاك الخاص	٤٢٧٢٢٣,٧	٥٤٥٠٣٧,٠	٣,٥	٨,١	٤٩,٩
الاستهلاك الحكومي	٣٣٢٨١٤,٠	٤٤٥٣٨٠,٢	٣,٠	٨,٥	٣٨,٩
إجمالي تكوين رأس المال الثابت:	٢٥٩٢٧,٦	٤٢٤٣٧٩,٣	١٠,٧	١١,٢	٣٠,٣
القطاع الخاص	١٩٠٨٨١,٦	٣٣٤٠١٢,٤	١٠,٤	١٠,٢	٢٢,٣
القطاع الحكومي	٥٥٤٢١,٧	٧١٤١٠,٠	٣,٢	١٢,٨	٦,٥
القطاع النفطي	١٢٩٦٧,٢	١٨٩٥٦,٩	٢٠,١	٢٤,٤	١,٥
التغير في المخزون:	٣٣٧٩٣,٢	٣٧٣١٠,٤	٤,٠	٧,٨	٤,٠
الصادرات:	٣١٥٢٣٢,٨	٣٩٢٩٥٢,١	٣,٠	٣,٥	٣٦,٨
الزيت الخام والغاز الطبيعي	١٥٣٤١٨,٦	١٣٢٨١٥,٥	١,٣	٢,٥٢-	١٧,٩
تكرير الزيت	٢٨٠٦٠,٢	٤١٣٩٤,٣	٢,٧	٥,٥	٣,٣
البتر وكيموايات	٤٧٣٨٨,٢	٥٩٣٠٧,٧	٦,٥	١٢,٣	٥,٥
صادرات الخدمات	٤٣٤٩٢,٨	٧٦٦٤٩,٢	٧,٠	١٧,١	٥,١
صادرات الأخرى	٤٢٨٧٣,١	٨٢٧٨٥,٤	١٣,٤	١٣,٤	١٤,١

(*) بالأسعار الثابتة لعام ١٩/٢٠١٤هـ (١٩٩٩)

(**) معدلات النمو والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

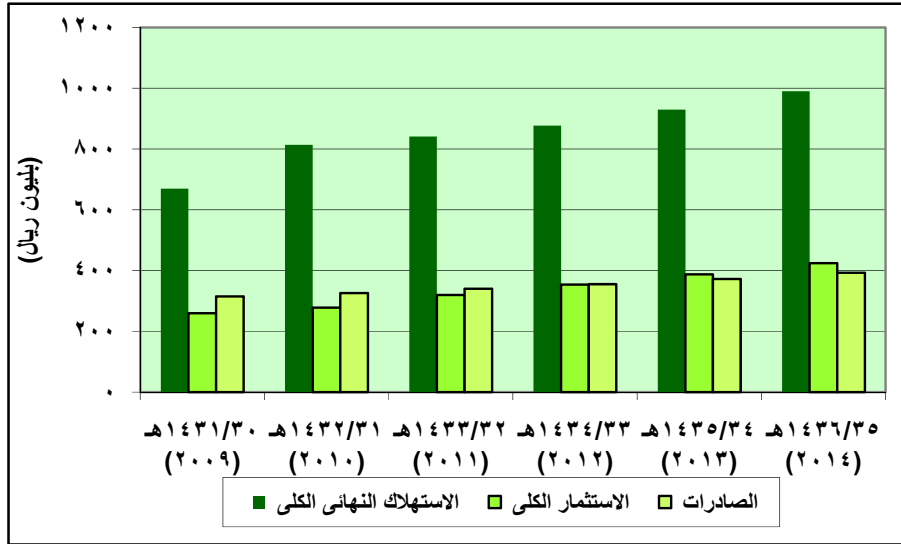
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

١/٥/٤ الاستهلاك

تحرص خطة التنمية التاسعة على الحفاظ على مستوى ملائم من الإنفاق الاستهلاكي النهائي الكلي على السلع والخدمات، وذلك على الرغم من الظروف العالمية غير المواتية. وعليه، فقد استهدفت الخطة نمو الاستهلاك النهائي الكلي الحقيقي بنحو (٥,٤٪) في المتوسط سنوياً موازنة بنحو (٨,٣٪) سنوياً خلال الخطة الثامنة، ليرتفع الاستهلاك النهائي - بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩) - من نحو ٧٦٠ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، إلى نحو ٩٩٠,٤ بليون ريال في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، وليشكل نحو (٩٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الخطة التاسعة، موازنة بنحو (٨٨,٨٪) بنهاية الخطة الثامنة، الشكل (٢/٤).

الشكل (٢/٤)

أهم مكونات الطلب الكلي
خطة التنمية التاسعة



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الصفحة

٧٢

الاستهلاك الخاص: □

يتوقع نمو الاستهلاك الخاص بمعدل سنوي متوسط قدره (٥٪) خلال الخطة، حيث سيرتفع من نحو ٤٢٧,٢ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، إلى نحو ٥٤٥ بليون ريال في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩). وتتوقع الخطة انخفاضاً طفيفاً في حصة الاستهلاك الخاص من الناتج المحلي الإجمالي من

نحو (٤٩,٩٪) عام ١٤٣١/٣٠ هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (٤٩,٥٪) عام ١٤٣٦/٣٥ هـ (٢٠١٤).

□ الاستهلاك الحكومي:

يتوقع نمو الاستهلاك الحكومي بمعدل سنوي متوسط قدره (٦٪) خلال الخطة، حيث سيرتفع من نحو ٣٣٢,٨ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠ هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٤٤٥,٤ بليون ريال في عام ١٤٣٦/٣٥ هـ (٢٠١٤)، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩ هـ (١٩٩٩). ويتوقع في ضوء النمو المتوقع للاستهلاك الحكومي، ارتفاع حصته في الناتج المحلي الإجمالي، من نحو (٣٨,٩٪) عام ١٤٣١/٣٠ هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (٤٠,٥٪) عام ١٤٣٦/٣٥ هـ (٢٠١٤)، وهو اتجاه يتمشى مع الدور المنوط بالاتفاق الحكومي، ولاسيما الاستثماري منه، في دفع عجلة النمو الاقتصادي وإرساء الدعائم لتنمية مستدامة خلال السنوات الخمس القادمة.

٢/٥/٤ الاستثمار

تستهدف الخطة نمو إجمالي الاستثمارات (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي) بمعدل سنوي متوسط قدره (١٠,٤٪) ليرتفع من نحو ٢٥٩,٣ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠ هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٤٢٤,٤ بليون ريال في عام ١٤٣٦/٣٥ هـ (٢٠١٤)، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩ هـ (١٩٩٩). وفي ضوء تلك التوقعات، سترتفع حصة الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٣٠,٣٪) في عام ١٤٣١/٣٠ هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (٣٨,٥٪) في عام ١٤٣٦/٣٥ هـ (٢٠١٤).

□ الاستثمار الخاص:

تتوقع الخطة نمو الاستثمار الخاص بمعدل سنوي متوسط قدره (١١,٨٪) مرتفعاً من نحو ١٩٠,٩ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠ هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٣٣٤ بليون ريال في عام ١٤٣٦/٣٥ هـ (٢٠١٤)، بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩ هـ (١٩٩٩). ومن ثم، يتوقع أن تبلغ حصة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي) نحو (٧٨,٧٪) في عام ١٤٣٦/٣٥ هـ (٢٠١٤)، كما يتوقع أن يشكل الاستثمار الخاص نحو (٣٠,٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ذلك العام.

□ الاستثمار الحكومي:

تستهدف خطة التنمية التاسعة إقامة العديد من المشاريع الحيوية، إضافة إلى تأمين متطلبات الإحلال والصيانة للمشاريع القائمة، وذلك لتحقيق أهداف تنويع القاعدة الاقتصادية، وتعزيز القدرات في تقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية. ومن المتوقع نمو الاستثمارات الحكومية في الأصول الثابتة بنحو (٢,٥٪) في المتوسط سنوياً خلال مدة الخطة، وسيترتب على ذلك ارتفاع قيمة الاستثمار الحكومي الحقيقي من نحو ٥٥,٤ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٧١,٤ بليون ريال في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). إلا أنه وعلى الرغم من النمو المتوقع في الاستثمار الحكومي، فإن حصته من إجمالي الاستثمارات المتوقعة خلال الخطة ستخف إلى نحو (١٦,٨٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤) موازنة بنحو (٢١,٤٪) بنهاية الخطة الثامنة، بحيث يشكل نحو (٦,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).

□ الاستثمار النفطي:

من المتوقع نمو الاستثمارات في القطاع النفطي بنحو (٧,٩٪) في المتوسط سنوياً خلال سنوات الخطة، بحيث ترتفع قيمة الاستثمارات في هذا القطاع من نحو ١٢,٩ بليون ريال عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ١٨,٩ بليون ريال عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، لتشكل نحو (٤,٥٪) من إجمالي الاستثمارات المتوقعة في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). كما يتوقع ارتفاع حصة الاستثمارات في القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو (١,٧٪) بنهاية الخطة التاسعة، موازنة بنحو (١,٥٪) في نهاية الخطة الثامنة، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩).

الصفحة

٧٤

٣/٥/٤ التغيير في المخزون

من المتوقع ارتفاع قيمة المخزون السلعي - بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩) - من نحو ٣٣,٨ بليون ريال عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٣٧,٣ بليون ريال عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤) بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢٪)، إلا أن حصته من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ستخف من نحو (٤٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (٣,٤٪) عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).

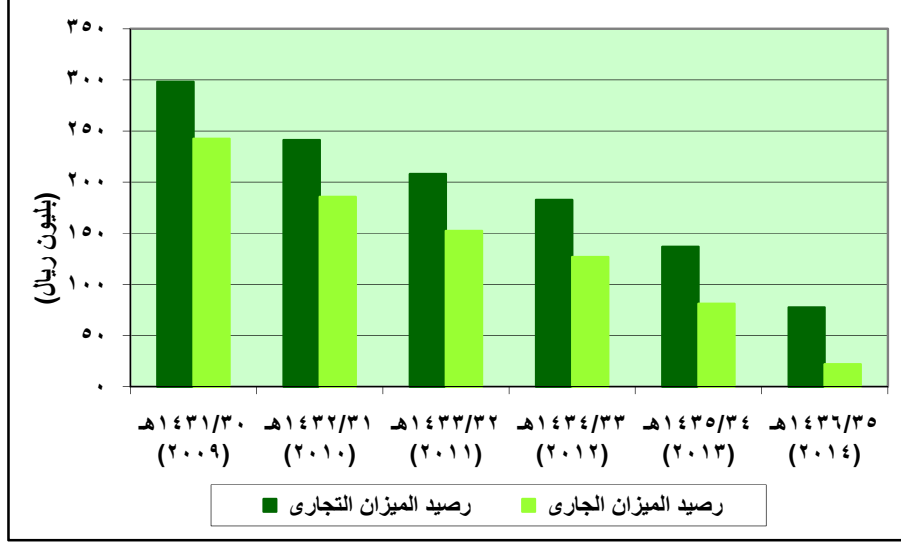
٤/٥/٤ الصادرات

تتوقع خطة التنمية التاسعة نمو الصادرات من السلع والخدمات بمعدل سنوي متوسط يقدر بنحو (٤,٥٪)، وهو ما يعني ارتفاع قيمتها من نحو ٣١٥,٢ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٣٩٣ بليون ريال في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩). وفي ضوء النمو المستهدف للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل سنوي متوسط قدره (٥,٢٪) سوف تبلغ حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو (٣٥,٧٪) عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤) الجدول (٣/٤). من جانب آخر، تتوقع الخطة انخفاض قيمة الصادرات من النفط الخام من نحو ١٥٣,٤ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، إلى نحو ١٣٣ بليون ريال في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، بمعدل انخفاض قدره (-٢,٨٣٪) في المتوسط سنوياً. وبناء على ذلك سوف تنخفض حصة الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو (١٢,١٪) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، وذلك موازنة بنحو (١٧,٩٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، في حين يتوقع ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية من السلع والخدمات، من نحو ١٦١,٨ بليون ريال عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٢٦٠,١ بليون ريال عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بنحو (١٠٪)، ومن ثم ارتفاع حصتها في الناتج المحلي الإجمالي من نحو (١٨,٩٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (٢٣,٧٪) عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤).

٦/٤ ميزان المدفوعات

من المتوقع أن يترتب على تطور قيم الصادرات والواردات (بالأسعار الجارية)، خلال سنوات الخطة، انخفاض فائض الميزان التجاري من نحو ٢٩٨,٢ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٧٧,٤ بليون ريال عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، الشكل (٣/٤). كما يتوقع انخفاض فائض الحساب الجاري، من نحو ٢٤٢,٤ بليون ريال عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو ٢١,٧ بليون ريال عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، بحيث يشكل نحو (١,٠٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)، مقارنة بنحو (١٥,٤٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩).

الشكل (٣/٤)
الفائض في الميزان التجاري والجاري والأسعار الجارية
خطة التنمية التاسعة



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الصفحة

٧/٤ المتطلبات المالية لقطاعات التنمية

٧٦

يتطلب إنجاز الأهداف والمعدلات التنموية المشار إليها في هذا الفصل رصد مخصصات مالية مواتية لمختلف القطاعات المعنية. ويوضح الجدول (٤/٤) المتطلبات المالية لتلك القطاعات خلال خطة التنمية التاسعة، موازنة بالوضع خلال خطة التنمية الثامنة، حيث يقدر مجموع المبالغ اللازمة لتمويل المشاريع التنموية الرئيسية بنحو ١٤٤٤,٦ بليون ريال خلال السنوات الخمس القادمة، وذلك موازنة بنحو ٨٦٣,٩ بليون ريال خلال خطة التنمية الثامنة، وبنسبة زيادة قدرها (٦٧,٢٪). وتؤكد هذه المؤشرات حرص المملكة على مواصلة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء المستمر بمستوى معيشة المواطنين ونوعية حياتهم حتى في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية غير المواتية.

وتبرز بيانات الجدول (٤/٤) السمات الرئيسية لتوزيع الإنفاق على قطاعات التنمية

الرئيسية خلال الخطة:

الجدول (٤/٤)
المتطلبات المالية لقطاعات التنمية
خطة التنمية التاسعة

معدل الزيادة (%)	بليون ريال		قطاعات التنمية
	المستهدف (الخطة التاسعة)	اعتمادات الميزانية (الخطة الثامنة)	
٥٢,٤	٧٣١,٥	٤٨٠,٠	تنمية الموارد البشرية
٧٥,٧	٢٧٣,٩	١٥٥,٩	التنمية الاجتماعية والصحة
١١٥,١	٢٢٧,٦	١٠٥,٨	تنمية الموارد الاقتصادية
٩٦,٦	١١١,١	٥٦,٥	النقل والاتصالات
٥٣,٠	١٠٠,٥	٦٥,٧	الخدمات البلدية والإسكان
٦٧,٢	١٤٤٤,٦	٨٦٣,٩	إجمالي النفقات

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

- **تنمية الموارد البشرية:** تستهدف خطة التنمية التاسعة إنفاق نحو ٧٣١,٥ بليون ريال لتنمية الموارد البشرية، التي تشمل التعليم، والعلوم والتقنية، والتدريب. ومن ثم، تتعدى المبالغ المعتمدة لقطاع تنمية الموارد البشرية في خطة التنمية التاسعة ما تم اعتماده للقطاع خلال خطة التنمية الثامنة بنحو (٤,٥٢٪). وتشكل هذه المبالغ نحو (٦,٥٠٪) من إجمالي المخصصات المعتمدة في الخطة لقطاعات التنمية، وهو ما يعكس المكانة المتميزة التي تحتلها تنمية الموارد البشرية ضمن برامج الخطة وتوجهاتها الرئيسية.
- **التنمية الاجتماعية والصحة:** تقدر المتطلبات المالية لهذا القطاع في خطة التنمية التاسعة بنحو ٢٧٣,٩ بليون ريال، أي نحو (١٩٪) من إجمالي الإنفاق على جهات التنمية، وبزيادة نسبتها (٧٥,٧٪) عما كان معتمداً في الخطة الثامنة، وهي مؤشرات تتوافق مع زيادة الطلب على هذه الخدمات المرتبط بالزيادة السكانية والتحسين المستهدف لمستويات المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين. ومن المتوقع زيادة مشاركة القطاع الخاص في تلبية احتياجات الرعاية الصحية للمواطنين.
- **تنمية الموارد الاقتصادية:** تستهدف الخطة إنفاق نحو ٢٢٧,٦ بليون ريال لتنمية الموارد الاقتصادية التي تشمل الزراعة، والمياه، والكهرباء، والبتروك، والغاز، والمعادن، والصناعة، والخدمات الاقتصادية العامة. وتشكل هذه المبالغ نحو

(١٥,٧٪) من إجمالي المخصصات المعتمدة في الخطة لقطاعات التنمية، كما تتعدى ما تم اعتماده للقطاع خلال خطة التنمية الثامنة بنحو (١١٥,١٪)، وهو ما يعكس تصاعد جهود تنمية الموارد الاقتصادية وتحسين كفاءة استخدامها، فضلاً عن تعظيم المردود الاقتصادي والاجتماعي من ذلك الاستخدام.

- **قطاع النقل والاتصالات:** تقدر المتطلبات المالية لتنمية قطاع النقل والاتصالات خلال خطة التنمية التاسعة بنحو ١١١,١ بليون ريال، أي نحو (٧,٧٪) من إجمالي مخصصات الخطة لقطاعات التنمية. وتزيد هذه المبالغ بنحو (٩٦,٦٪) عن المبالغ المخصصة للقطاع خلال خطة التنمية الثامنة. وسيتم استثمار هذه الموارد في إنشاء مشاريع جديدة والمحافظة على المشاريع القائمة في القطاع وتطويرها بما يزيد من رقعة انتشارها في مختلف مناطق المملكة، فضلاً عن الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة لتواكب التطورات الاقتصادية والتقنية المتسارعة.

- **الخدمات البلدية والإسكان:** تستهدف خطة التنمية التاسعة إنفاق نحو ١٠٠,٥ بليون ريال لتطوير الخدمات البلدية والإسكان، تشكل نحو (٧٪) من مجموع المخصصات المعتمدة في الخطة لقطاعات التنمية، وتزيد بنحو (٥٣٪) عن المبالغ المعتمدة لهذا القطاع خلال خطة التنمية الثامنة، حيث تعكس هذه الزيادة الأهمية المحورية للخدمات البلدية والإسكان في تنمية مناطق المملكة المختلفة وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.

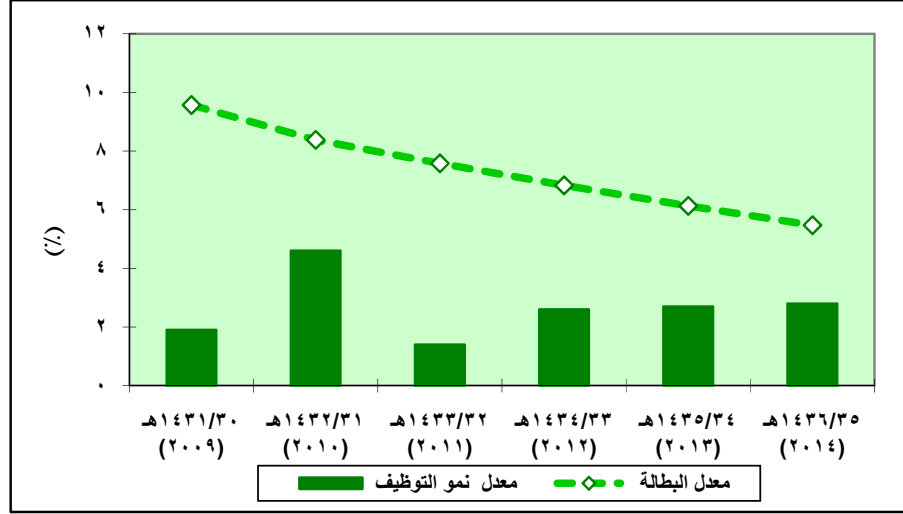
الصفحة

٧٨

٨/٤ التوظيف والبطالة

في ضوء معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة، وتنفيذ السياسات المتعلقة بزيادة النشاط الاستثماري للقطاع الخاص وتنويع فعالياته الاقتصادية، وتنفيذ سياسات التعليم والتدريب وتحسين المهارات كأساس في التنمية البشرية، وإعطاء الأولوية لتوظيف القوى العاملة الوطنية، ويستهدف توفير نحو ١,٢٢ مليون فرصة عمل خلال سنوات خطة التنمية التاسعة، بحيث تكون حصة العمالة الوطنية فيها نحو ١,١٢ مليون فرصة عمل، بنحو (٩١,٨٪) من إجمالي الفرص الوظيفية، في حين ستستحوذ العمالة الوافدة على نحو ١٠٠,٨ ألف فرصة عمل، أي نحو (٨,٢٪) من إجمالي الفرص الوظيفية، الشكل (٤/٤).

الشكل (٤/٤)
معدل نمو التوظيف، ومعدل البطالة
خطة التنمية التاسعة



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ويُتوقع أن يترتب على توفير نحو ١,١٢ مليون فرصة وظيفية للعمالة الوطنية تحقيق تحول بارز في اتجاه معالجة مشكلة البطالة وما تفرضه من تحديات اقتصادية واجتماعية، حيث يتوقع أن ينخفض معدل البطالة بين السعوديين من نحو (٩,٦%) في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (٥,٥%) في عام ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤). كما يُتوقع استمرار السياسات الرامية إلى تشجيع المرأة للمشاركة في النشاط الاقتصادي وتعزيز مواردها، ومن ثم توسيع فرص العمل أمامها وزيادتها.

٩/٤ الفئات ذات الدخل المنخفض وتنمية المناطق

تكريساً للنهج الذي سارت عليه خطط التنمية المتعاقبة، أولت خطة التنمية التاسعة اهتماماً خاصاً برعاية ومعالجة مشكلات الفئات ذات الدخل المنخفض، وخاصة الفقراء والأسر المحتاجة.

وقد استهدفت الخطة على الصعيد الاقتصادي تهيئة المناخ الملائم لزيادة الإنتاج والاستثمار والتوظيف، أما على الصعيد الاجتماعي فقد استهدفت الخطة زيادة مرافق الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية، والخدمات العامة الأخرى، خاصة في مناطق المملكة الأقل نمواً، فضلاً عن توسيع نطاق شبكة الحماية الاجتماعية وزيادة فاعليتها، وتوفير فرص

التدريب وتحسين المهارات للفئات الاجتماعية المحتاجة. كما تستهدف الخطة تشجيع الاستثمار الخاص، خاصة في المناطق الأقل نمواً، من خلال منح الحوافز، وتوفير الأراضي للمستثمرين، والتوسع في إقامة المدن الصناعية على غرار مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين. ويتكامل اهتمام خطة التنمية التاسعة بالمناطق الأقل نمواً مع هدفها الخاص برعاية الفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض لاستهدافها بالبرامج والمشاريع الإنمائية التي تسهم في تنميتها، فضلاً عن تبني حزم السياسات والحوافز التي تشجع القطاع الخاص على إقامة مشاريعه في تلك المناطق.

١٠/٤ الإنتاجية والتنافسية

في ضوء المتغيرات والتحديات المحلية والعالمية، خاصة تحدي المنافسة ورفع الكفاءة والقدرات الإنتاجية، ستولي خطة التنمية التاسعة أهمية خاصة لتعزيز الجهود الحكومية الرامية إلى توسيع برامج التدريب والتأهيل وتطويرها وزيادة المهارات، إضافة إلى تحسين أساليب الإدارة والتنظيم، والتوسع في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات، وتشجيع الأبحاث والتطوير ورعاية الابتكار، والمشاركة الفعالة مع مؤسسات القطاع الخاص في تطوير قدراتها، في مجال الاختراعات والابتكارات التقنية وبرامج البحوث والتطوير عن طريق توفير البنية الأساسية وتقديم الدعم المناسب. كما ستولي الخطة اهتماماً بزيادة إنتاجية جميع عناصر الإنتاج والموارد المستخدمة، نظراً لأهمية زيادة الإنتاجية في تحسين تنافسية المنتجات الوطنية في السوقين المحلي والدولي.

الصفحة

٨٠

١١/٤ التطوير المؤسسي والإداري

كفلت أنظمة المملكة وتشريعاتها وأطرها المؤسسية والتنظيمية خلال الخطط التنموية المتعاقبة بيئة عمل مواتية للنشاط الاقتصادي للقطاع الخاص الوطني والأجنبي في جميع مجالات التجارة والاستثمار والإنتاج حيث ظلت النظم والتشريعات والأطر المؤسسية تخضع للتطوير والتحديث المستمر الذي مكنها من الإسهام بفاعلية في رفع كفاءة الأداء الحكومي وزيادة معدلات الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، إلى جانب تحسين مستوى التنظيم وكفاءة استخدام الموارد في القطاعات الاقتصادية الحيوية. ومن أمثلة التطوير المؤسسي والإداري إعادة هيكلة الجهاز الحكومي والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة لرفع كفاءة أداء الأجهزة الحكومية وتحسين نوعية خدماتها (التعاملات الإلكترونية)، وتحديث الأنظمة الضابطة

لأنشطة السوق المالية والجهاز المصرفي والمنافسة وحوكمة الشركات.
وتستهدف خطة التنمية التاسعة الاستمرار في جهود التطوير المؤسسي والإداري مع الأخذ في الحسبان خصائص الاقتصاد السعودي ومستجدات البيئة العالمية ومتطلبات تحسين البيئة العامة لممارسة النشاط الاقتصادي بالمملكة.

١٢/٤ الاقتصاد القائم على المعرفة

حظيت عناصر الاقتصاد القائم على المعرفة ومقوماته باهتمام خطط التنمية المتعاقبة. وقد أسفر هذا الاهتمام عن تحقيق تحسن ملموس على صعيد أنشطة البحث والتطوير، والعلوم والتقنية والابتكار، والاتصالات وتقنية المعلومات، وتنمية رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب. وعليه، تستهدف الخطة التاسعة مواصلة مسيرة التطوير، من خلال تنمية القدرات الوطنية في مجالات توليد المعرفة بالبحث والتطوير، ونقل التقنية وتوطينها ونشرها واستثمارها في جميع الأنشطة الاقتصادية، مع تعزيز منظومة العلوم والتقنية وترسيخ ترابطها مع القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتحفيز القطاع الخاص للتوجه نحو الأنشطة القائمة على المعرفة وذات القيمة المضافة العالية، إضافة إلى مواصلة العمل على تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من الطاقات البشرية الوطنية المؤهلة علمياً وتقنياً وتدريبياً.

١٣/٤ السياسات الاقتصادية

في ضوء الأزمة المالية العالمية وما فرضته من تحديات ومراجعات للكثير من المسلمات الاقتصادية، يتوقع ازدياد الاهتمام خلال سنوات الخطة بتفاصيل السياسات الاقتصادية والإجراءات الفرعية من قبل المؤسسات الحكومية، ودور القطاع الخاص، وذلك لتحسين البيئة الاقتصادية، فضلاً عن استمرار حفز المؤسسات والدوائر الحكومية على تنفيذ الإصلاحات المؤسسية، وتطوير طاقاتها الإدارية لدعم النشاط الاقتصادي ورفع كفاءته. فالتوجه نحو اقتصاد السوق لا يعني غياب دور فاعل للدولة، وهذا هو أهم درس من دروس الأزمة المالية العالمية. وعليه، تعد السياسات الاقتصادية الحكومية ضرورية لتوجيه النشاط الاقتصادي للعمل في إطار التوجهات الاستراتيجية. وقد تضمنت الخطة تحديداً واضحاً لمجالات عمل السياسات الاقتصادية والمهام المنوطة بها وأدواتها وذلك لضمان الانسيابية والمرونة في تنفيذها وزيادة فعاليتها في تحقيق الأهداف المرسومة في الخطة، وذلك على النحو التالي:

١/١٣/٤ السياسة المالية

تعد السياسة المالية إحدى أهم أدوات إدارة النشاط الاقتصادي وتطويره، من خلال تعويض إخفاقات السوق، فضلاً عن تحقيق التوازن الاقتصادي لبلوغ المستويات المستهدفة من الدخل والتوظيف. ونظراً لظروف الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، تتبنى خطة التنمية التاسعة سياسة مالية توسعية، تقوم على التوسع في الإنفاق العام خلال سنوات الخطة، بحيث يشكل الإنفاق العام أداة رئيسة لحفز النشاط الاقتصادي من خلال دور الإنفاق الاستثماري في توسيع الطاقات الإنتاجية وحفز العرض الكلي من السلع والخدمات، ودور الإنفاق العام ككل في حفز الطلب الكلي على السلع والخدمات. كما ستعمل السياسة المالية على ربط برامج الميزانية واعتماداتها بالأهداف والأولويات المعتمدة في خطة التنمية التاسعة، وستواصل تعزيز رؤوس أموال مؤسسات الإقراض المتخصصة بما يتناسب مع الطلب المتنامي على قروضها من قبل المواطنين والقطاع الخاص.

٢/١٣/٤ السياسة النقدية

تتوقع خطة التنمية التاسعة أن تواصل مؤسسة النقد العربي السعودي الاضطلاع بدورها المحوري في إدارة السياسة النقدية، من خلال إدارة السيولة المحلية، بما يلبي متطلبات الأسواق، وبما يضمن تجنب الضغوط التضخمية. كما تتوقع الخطة استمرار الاستقرار في النظام المصرفي، من خلال تبني الإجراءات الكفيلة بالنهوض بمستوى فاعليته وقدراته التنافسية، والتي تشمل استمرار مؤسسة النقد في تعزيز ضوابط الرقابة المصرفية، في ضوء الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، فضلاً عن مواصلة تطوير الأسواق المالية وزيادة كفاءتها، بما يؤهلها لتعزيز عمليات التخصيص المستقبلية، إضافة إلى تعزيز الدور التنموي للقطاع الخاص.

وكما كان الحال خلال الخطة الثامنة، ستشهد خطة التنمية التاسعة استقراراً في المتغيرات النقدية الأساسية، وفي مقدمتها سعر صرف الريال السعودي، من خلال استمرار مؤسسة النقد في تبني السياسات والإجراءات النقدية الوقائية المناسبة، والتي تمنع المضاربة عليه.

٣/١٣/٤ السياسة الاستثمارية

يشكل التوسع الاستثماري (العام والخاص) أحد أهم آليات التعامل مع المستجدات العالمية الراهنة، فضلاً عن تحقيق الأهداف التنموية للمملكة. وعليه، تستهدف السياسة

الاستثمارية في الخطة تهيئة المناخ الاستثماري الملائم والجاذب للقطاع الخاص (السعودي والأجنبي)، إضافة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي لتلبية احتياجات البلاد المتزايدة لتوسيع البنى الأساسية الاقتصادية (المادية) والاجتماعية والبيئية وتطويرها، والناجمة عن الزيادة في عدد السكان ومتطلبات تحسين نوعية الخدمات العامة، بالإضافة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي والاستثماري في المملكة. وسوف تعمل الخطة على تعزيز التكامل بين الاستثمارات الحكومية واستثمارات القطاع الخاص.

٤/١٣/٤ سياسة التجارة الخارجية

تنطلق سياسة التجارة الخارجية بالمملكة من رؤية مستقبلية بعيدة المدى قائمة على عدد من الركائز الأساسية، في مقدمتها التنوع الاقتصادي ورفع مستويات التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وزيادة القيم المضافة، وتحسين القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية (داخلياً وخارجياً)، ومن ثم تعزيز القدرات التصديرية للمملكة، وتعظيم استفادتها من العضوية في منظمة التجارة العالمية. وتشكل الأوضاع العالمية المترتبة على الأزمة المالية العالمية، وربما لسنوات قليلة قادمة، حافزاً للتنسيق الوثيق مع القطاع الخاص بشأن سياسة التجارة الخارجية، وذلك من خلال تبني إجراءات وبرامج فعالة لتنمية الصادرات غير النفطية، كماً ونوعاً، مع الترويج المكثف لها في الأسواق التقليدية، إضافة إلى فتح أسواق جديدة، وإنشاء مناطق للتجارة الحرة، مع تعزيز الدور التنموي للواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية، فضلاً عن إحكام الرقابة على الواردات لتقليص فرص تدفق السلع المقلدة والمغشوشة. كما ستعمل سياسة التجارة الخارجية خلال سنوات الخطة على تحقيق الاستفادة القصوى من التكامل الاقتصادي الخليجي والعربي لزيادة الصادرات الوطنية ورفع الأهمية النسبية للتجارة البينية في إطار مستويات متقدمة من الانفتاح الاقتصادي على الصعيد الإقليمي. كما ستولى الخطة اهتماماً خاصاً برفع كفاءة أداء الأجهزة الحكومية المعنية بأنشطة التجارة الخارجية والرفع من مستواها.

الصفحة

٨٤